



المركز الوطني لحقوق الإنسان
The National Centre for Human Rights

الخطة الاستراتيجية (2021-2023)

للمركز الوطني لحقوق الإنسان

تأسس المركز الوطني لحقوق الإنسان في أواخر عام 2002، كمؤسسة وطنية مستقلة ذات نفع عام، تعنى بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في المملكة، وتتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة استقلالاً مالياً وإدارياً كاملاً في ممارسة الأنشطة والفعاليات الفكرية والسياسية والإنسانية المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد جاء تأسيس المركز استناداً لمبادئ باريس المتعلقة باختصاصات ومسؤوليات واستقلالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وقد بدأ المركز ممارسة مهامه فعلياً في شهر حزيران من عام 2003م.

ومن أهداف المركز:

1. تعزيز مبادئ حقوق الإنسان وحمايتها باستلهاً رسالة الإسلام السمحة، وما تضمنه التراث العربي من قيم، وما نص عليه الدستور من حقوق، وما أكدته المواثيق والعهود الدولية من مبادئ.
2. تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة استناداً إلى ما تضمنه الدستور من حقوق وواجبات وما التزمت به من اتفاقيات ومواثيق وعهود دولية.
3. الإسهام في ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان في المملكة على صعيدي الفكر والممارسة، وعدم التمييز بين المواطنين بسبب العرق أو اللغة أو الدين أو الجنس.
4. تعزيز النهج الديمقراطي في المملكة لتكوين نموذج متكامل ومتوازن، يقوم على إشاعة الحريات وضمان التعددية السياسية، واحترام سيادة القانون، وضمان الحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
5. السعي لانضمام المملكة إلى المواثيق والاتفاقيات العربية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

ويعمل المركز على تحقيق أهدافه اعتماداً على العديد من الوسائل أبرزها؛ رصد أوضاع حقوق الإنسان في المملكة لمعالجة أي تجاوزات أو انتهاكات لها، ومتابعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لهذه الغاية، بما في ذلك تسويتها أو إحالتها إلى السلطة التنفيذية أو التشريعية أو المرجع القضائي المختص لإيقافها وإزالة أثارها، وتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة لصون حقوق الإنسان في المملكة.

ومنذ انطلاقة أصدر المركز الوطني لحقوق الإنسان (15) تقريراً عن حالة وأوضاع حقوق الإنسان في المملكة، تضمنت رصداً لواقع حقوق الإنسان على مستوى التشريعات والسياسات والممارسات والانتهاكات، ومدى الامتثال للدستور والتشريعات الوطنية والتزامات الدولة بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها. فكانت هذه التقارير بما تتضمنه من توصيات بمثابة خارطة طريق وطنية يمكن من خلال تنفيذها وتعزيز النهج الديمقراطي القائم على التشاركية والمساهمة في دفع عجلة التنمية المستدامة للأمام، والنهوض بواقع حقوق الإنسان لمختلف فئات المجتمع، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان بشكل عام.

بالإضافة لذلك فقد أصدر المركز العديد من التقارير الأخرى المتخصصة، وعمل على تنفيذ العشرات من البرامج والأنشطة والفعاليات التي طالت معظم محافظات المملكة، في سبيل تحقيق أهدافه ويتعاون مع جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة، ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات والمنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان.

ويحظى المركز الوطني لحقوق الإنسان حالياً باحترام واسع على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، إذ يتمتع المركز بالعضوية الكاملة بدرجة (أ) في اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد (SCA) التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (GANHRI)، ومنندى آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (APF)، والشبكة العربية لحقوق الإنسان، ما يشكل دافعاً إضافياً لدى المركز للنهوض بالمهام والمسؤوليات المناطة به لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحفاظ على مكانته، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات الجسام التي تواجه الأردن على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، الأمر الذي يستدعي من مجلس الأمناء ومن الأمانة العامة الجهد الكثير من التفكير والتفاعل مع آليات تعزيز حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية إلى جانب المحافظة على الإنجازات والبناء عليها وتجويدها بما يحقق هذه الغاية. وسيعمل المركز الوطني من خلال مجلس أمنائه وأمانته العامة على تطوير خطوات عملية تساهم في تحقيق أعلى معايير الاستجابة للأولويات الوطنية والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة، وتشكل خطة العمل السنوية للعام 2021 أولى هذه الخطوات.

المرجعيات الخاصة بالعمل

- صدرت الإرادة الملكية السامية بتشكيل مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان في الثامن من شهر آب لعام 2019، وقد باشر المجلس الجديد أعماله بتشكيل مجموعة من اللجان المختصة تتلخص غايتها في تفعيل دوره في رسم السياسة العامة للمركز وتعزيز التشاركية مع الأمانة العامة ودعمها؛ من خلال تقديم المشورة والدعم الفني وتعزيز تواصل المركز مع مختلف الشركاء المحليين والأقليميين والدوليين، بما من شأنه أن يساهم في رفع كفاءة المركز، ومن ضمن هذه اللجان لجنة التخطيط والتطوير التي تولت مهمة الاشراف على أعداد الخطة السنوية للمركز للعام 2020م، لتستجيب الى الأولويات الملحة، وعلى الرغم من إدراك اللجنة لأهمية ان تستند عملية التخطيط على تقييم موضوعي لاستراتيجية المركز للأعوام (2018-2020) ومستوى الإنجاز ومحدداته، إلا انها قررت إرجاء ذلك الى حين انتهاء الاطار الزمني لها، والاستعداد لتطوير الاستراتيجية الجديدة، وذلك نظراً لضيق الوقت ولضرورة توفر خارطة طريق واضحة للعام القادم تساهم في تعزيز الإنجازات وتشكل أرضية ثابتة لاعادة بناء وتعزيز الشراكات وتوفير الدعم الفني والمالي اللازم.
- وقد استندت الخطة السنوية للعام 2020 لمجموعة من المرجعيات التي تشكل الإطار العام الناظم لعمل المركز ومن أهمها: -
- الدستور الأردني وما تضمنه من حقوق واجبات، وما نصت عليه الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة التي التزم بها الأردن.
 - قانون المركز الوطني لحقوق الإنسان بما توفره ولايته من ضمانات للقيام بمهامه باستقلالية وموضوعية وكفاءة.
 - مبادئ باريس والتي تقتضي المحافظة على تصنيف المركز بدرجة (أ) من قبل اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد (SCA) التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (GANHRI)، وتعزيز الامتثال لما تتضمنه من معايير مرتبطة بالاختصاصات والمسؤوليات وضمانات الاستقلال والتعددية وآليات العمل.
 - الخطة الاستراتيجية للمركز لعام 2018-2020.
 - الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان لعام 2016-2025 والتي تعد بمثابة خارطة طريق وطنية في سبيل النهوض بحالة حقوق الإنسان على مستوى التشريعات والسياسات والممارسات.
 - تقارير اللجان التعاقدية وما تضمنته من توصيات خلال الفترة 2017-2019 بخصوص التقارير الدورية المقدمة من الدولة الأردنية.
 - التقارير السنوية والدورية والمتخصصة الصادرة عن المركز وما تضمنه من توصيات وملاحظات .
 - توصيات تقرير الاستعراض الدوري الشامل لعام 2018.
 - المستجدات على الساحة الأردنية وما تتطلبه من بذل الجهود من قبل المركز الوطني في التعامل معها.

أهم التحديات الراهنة

- هناك عدد من التحديات التي يجب مجابتهها وعدم الوقوف عندها من أبرزها:
- بالاطلاع على القوائم المالية الخاصة بالمركز الوطني لحقوق الإنسان لعام 2018 و 2019 ومن خلال تحليلها بشكل مفصل تبين بان الوضع المالي جيد للمركز بشكل عام ولكن لا يزال هناك ضعف وتراجع بحجم التمويل المقدم من قبل الجهات المانحة والداعمة للمشاريع التي ينفذها المركز.
 - التفاوت الواضح في صفوف الموارد البشرية العاملة في المركز، وحاجة غالبيتهم الى التدريب والتطوير وبناء القدرات بشكل مستمر.
 - ضعف الاستجابة لتقارير وتوصيات المركز من قبل الجهات الرسمية، وعدم تعاون بعض ضباط الارتباط مع مخاطبات المركز، وضعف التنسيق والتواصل معهم.
 - عدم القدرة على الموازنة بين مفهوم الامن وحقوق الانسان لدى العاملين في الجهات التنفيذية.

- الظروف الإقليمية والدولية، التي تلعب دوراً بارزاً في تأزيم الأوضاع الداخلية التي يرافقها التضيق على الحريات العامة.
- تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة بين مختلف الفئات العمرية والآثار التي تترتب على المجتمع والسلوكيات نتيجة هذه الأوضاع.
- التضيق على عمل مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والذي يعد احد اشكال تراجع الحقوق والحريات في الدولة.
- استقبال موجات من اللاجئين تحمل الأردن أعباء إضافية على مختلف المستويات وخاصة الخدمية منها بالإضافة الى التحديات المتعلقة بالأمن والاستقرار.
- تداخل أدوار الشركاء الاستراتيجيين وغياب خارطة واضحة توضح تقاطعاتهم مع أدوار المركز
- البطء بمسيرة حقوق الانسان.

منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية

اعتمد تطوير استراتيجية المركز الوطني لحقوق الإنسان (2021 – 2023) منهجاً تشاركياً تم من خلاله إشراك عدد كبير من المعنيين في القطاع والشركاء الخارجيين، والاعتماد على المصادر والمراجع الوطنية كإطار مرجعي للخطة الاستراتيجية، حيث تمت دراسة وتحليل المصادر المختلفة بشكل تفصيلي، إضافة إلى مناقشات فرق العمل والخبراء وجلسات العصف الذهني، وقد تكونت منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية للمركز من خمسة مراحل أساسية على النحو التالي:

• مرحلة التحليل الداخلي:

- ✓ مراجعة الخطط الاستراتيجية والدراسات السابقة للمركز الوطني لحقوق الإنسان.
- ✓ مراجعة التشريعات ذات العلاقة بعمل ومهام المركز الوطني لحقوق الإنسان.
- ✓ ورشات عمل جماعية لتحديد الفجوات والتحديات والأولويات المؤسسية.

• تحليل الشركاء الاستراتيجيين:

- ✓ تحديد الشركاء الاستراتيجيين.
- ✓ عقد اجتماعات مع الشركاء الاستراتيجيين.

• تحديد الأولويات والأهداف الاستراتيجية:

- ✓ عرض نتائج التحليل الداخلي وتحليل الشركاء الاستراتيجيين.
- ✓ تحديد الأولويات المؤسسية الاستراتيجية.
- ✓ صياغة الأهداف الاستراتيجية وتحديد قيم الأساس وقيم الأهداف.

• إعداد المبادرات والمشاريع:

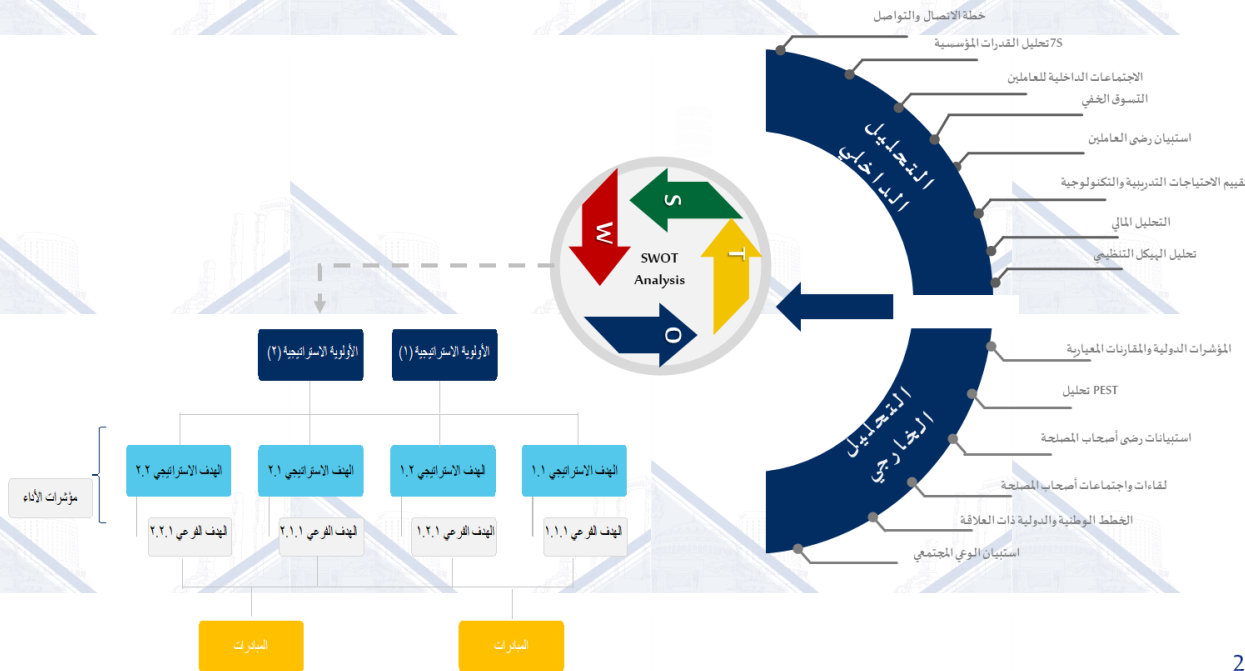
- ✓ إعداد لائحة بالمشاريع الاستراتيجية الخاصة بكل هدف وأولوية استراتيجية وتعيين الأقسام المسؤولة عن كل مبادرة من خلال عقد اجتماعات مع كل من الأقسام والوحدات المختصة.

• تحديد مؤشرات قياس الأداء:

- ✓ إعداد لائحة بمؤشرات قياس الأداء.
- ✓ كتابة النسخة الأولية من تقرير الخطة الاستراتيجية لغايات المراجعة والتدقيق.
- ✓ إصدار الخطة الاستراتيجية للمركز الوطني لحقوق الإنسان (2021-2023) وخطط المشاريع والمبادرات.

تخلل ذلك أيضاً بعض الفعاليات مثل:

- ✓ عقد ورش عمل متخصصة وجلسات عصف ذهني متكررة قامت خلالها فرق العمل بالتحليل الرباعي للمركز الوطني لحقوق الإنسان (SWOT Analysis) بهدف تحديد نقاط القوة، والضعف، والفرص المتاحة، والتهديدات التي قد تواجه المركز، إضافة إلى تحليل المؤثرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والبيئية والقانونية التي تمس القطاع.
 - ✓ عقد ورشة عمل شاملة للمعنيين في تطوير الخطة الاستراتيجية جميعهم بهدف مراجعة نتائج التحليل وتطوير الرسالة والرؤية وتطوير مسودة الأهداف الاستراتيجية للسنوات الثلاث القادمة.
 - ✓ تحديد المبادرات والمشاريع اللازمة لتحقيق الخطة الاستراتيجية وتحديد مؤشرات قياس الأداء للمشاريع الاستراتيجية.
- الشكل التالي يوضح المنهجية والأدوات المستخدمة في إطار اعداد الخطة الاستراتيجية .



تقاطعات الخطة الاستراتيجية مع الأولويات الوطنية

تم الاعتماد على المصادر والمراجع الوطنية كإطار مرجعي في تطوير استراتيجية المركز الوطني لحقوق الإنسان (2021 – 2023)، حيث تمت دراسة المصادر المختلفة بشكل تفصيلي وتحليلها، إضافة إلى مناقشات فرق العمل والخبراء، وجلسات العصف الذهني، وتالياً أهم التقاطعات مع الأهداف والأولويات الوطنية لرؤية الأردن 2025:

- تعظيم الاستفادة من مخرجات برامج تعزيز الإنتاجية والتدريب والتأهيل بما يضمن إيجاد فرص عمل تتوافق مع احتياجات السوق للفقراء والمعرضين للفقر، بالتركيز على المرأة والشباب وذوي الإعاقة.
- إيجاد بيئة محفزة لمساهمة أكثر فاعلية للقطاعات الحكومية والخاصة والتطوعية والجهات الممولة.
- تعزيز الاحترام للفئات المستضعفة والمهمشة.
- دعم الأشخاص ذوي الإعاقة ليشركوا في جميع أنشطة المجتمع.
- الاهتمام بكبار السن.
- دعم التكافؤ في حقوق العمل بين القطاعين العام والخاص.
- وضع أحكام أكثر صرامة فيما يخص جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة وتعديل التشريعات التي تقنن العنف وتعزز التمييز ضدها وذلك بحسب لائحة المطالب المقدمة من الحركة النسائية للبرلمان.
- تالياً الخطط الوطنية والتوصيات:

رؤية الأردن ٢٠٢٥ - النتائج المرجوة

المواطن
مواطنون منتمون ومشاركون

- الصحة
مستوى صحي مرتفع
- التعليم
أردنيون يمتلكون المهارات للنجاح
- مشاركة القوى العاملة
أردنيون يشاركون بفعالية في الاقتصاد
- التشغيل
فرص عمل لائقة ومجزية للأردنيين

المجتمع
مجتمع آمن ومستقر

- سيادة القانون
الثقة بالقانون والالتزام بأحكامه
- المواطنة الفاعلة
مجتمع فعال مبني على مواطنة فاعلة
- الأسر والمجتمعات المحلية
أسر ومجتمعات محلية متماسكة
- الفقر والحماية الاجتماعية
حماية وتمكين المحتاجين في المجتمع وتوفير الحياة الكريمة
- السلامة والأمن
مجتمع آمن

الأعمال
قطاع خاص ديناميكي ومنافس عالمياً

- التجارة والتنافسية
مركز إقليمي قادر على المنافسة
- بيئة الأعمال
بيئة تشريعية فعالة ومستقرة
- رأس المال من أجل النمو
تأمين رأس مال لدعم الأعمال والمشاريع التنموية
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
بيئة داعمة ومحفزة لتأسيس الأعمال
- مساهمة القطاع في النمو
عناقيد منافسة إقليمية، تشجيع التصدير وتوفير فرص عمل للأردنيين

الحكومة
حكومة ذات كفاءة وفعالية

- إستقرار الإقتصاد الكلي
خدمات مالية تحافظ على ثقة المستثمرين والأسواق
- حجم وجودة خدمات القطاع العام
خدمات حكومية فاعلة وقائمة على العدالة، وتركز على المواطن
- الإدارة / التنسيق
التميز في صنع السياسات وتطبيقها على الصعيد الحكومي
- الشفافية / المساءلة
المؤسسات الحكومية ومسؤولية أمام البرلمان والمواطنين وتعمل بشفافية
- أمن الموارد
إدارة مستدامة طويلة الأمد لإحتياجات الغذاء والطاقة والمياه
- البنية التحتية
بنية تحتية بمواصفات عالمية تدعم التنمية

التوصية

سبب الاستخدام

نبذة عن الخطة

اسم الخطة

الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الوطنية طويلة المدى والعمل على وضع أهداف استراتيجية تحقق وتتقاطع مع هذه الأهداف الوطنية

وضعت رؤية الأردن 2025 عدد من الأولويات والأهداف الاستراتيجية المتعلقة بمواضيع حقوق الإنسان كما وضعت مبادرات ذات أولوية للتطبيق ترفع من مكانة المركز وتساهم في الارتقاء وتحقيق الأهداف الوطنية

رؤية الأردن 2025 هي خطة استراتيجية شاملة للمملكة وقد تضمنت عدد من الأولويات الاستراتيجية المعنية بحقوق الإنسان

رؤية الأردن 2030

الأخذ بعين الاعتبار الأهداف المتوسطة والبعيدة المدى لمتابعة تحقيقها والتحسين من ترتيب الأردن في المؤشرات العالمية لحقوق الإنسان

عنيت الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان بأهداف استراتيجية بحتة لتطوير وتمكين حقوق الإنسان في المملكة كما تعد خطة بعيدة المدى ذات طابع مستقل وتمكن المركز من المساهمة في إنجاز أهداف وطنية

تناولت الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان لعام 2016-2025 عدد من المحاور الرئيسية للنهوض بحقوق وثوابت حقوق الإنسان في الأردن

الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان لعام 2016-2025

الأخذ بعين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة للارتقاء بتصنيف الأردن على مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة عربياً وإقليمياً

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يصب في تحقيق أهداف المركز في دعم حقوق الإنسان والتطوير عليها ومتابعة التحديات عليها بشكل دوري ومعرفة موقع المملكة في كل هدف كما تعظم من دور أصحاب المصلحة المشاركين وتعرض فرص لتحقيق أهداف مشتركة

يعرض تقرير التنمية المستدامة مؤشر ولوحات المعلومات لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويؤطر تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من حيث ست تحولات واسعة النطاق. تم إعداده من قبل فرق من الخبراء المستقلين في شبكة حلول التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة 2030

الرؤيا والرسالة والقيم الجوهرية

يسترشد المركز بروية واضحة تم صياغة خطته الاستراتيجية بناءً عليها وتتمثل بـ

الرؤيا

"مجتمع أردني تسوده العدالة والمساواة وصون كرامة الإنسان وحقوقه"

وقد وضعت الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية للمركز استناداً إلى رسالته التي تتمثل بـ

الرسالة

"السعي إلى حماية حقوق الإنسان وصون حرياته من خلال استقبال الشكاوى واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها وضمان عدم تكرارها، ومراجعة التشريعات ورصد ومتابعة الانتهاكات، والتوعية بالحقوق والواجبات، وكسب التأييد والمناصرة وتعزيز سيادة القانون."

ويلتزم المركز في مسعاه نحو تحقيق الرؤية والرسالة بتعزيز القيم والمبادئ التوجيهية التالية:

- **الانتماء:** الايمان الراسخ برسالة المركز وأهمية الارتقاء بدوره وتحقيق غاياته وأهدافه، والالتزام بالعمل بروح الفريق والتناغم المؤسسي، والإدارة الفعالة وغير المتحيزة على المستويات كافة.
- **النزاهة والموضوعية:** الحياد التام في التعامل مع مختلف الأطراف ومعالجة ومتابعة القضايا المتعلقة بحقوق الانسان بمهنية عالية وموضوعية تامة في اتخاذ القرارات المبنية على تحليل دقيق لما يتوفر من معلومات.
- **التشاركية:** العمل مع مختلف الجهات ذات العلاقة بعمل المركز وبناء علاقات تقوم على التشاور والبناء واحترام الرأي والرأي الآخر والثقة المتبادلة، وتغليب المصلحة الوطنية التي تعد هدفاً مشتركاً يجمع مختلف الأطراف وموجهاً أساسياً للعمل.
- **البيئة المحفزة:** السعي المستمر نحو بيئة عمل محفزة وداعمة للأداء المتميز، والارتقاء بالمستوى العلمي والمهني للعاملين في المركز، وتنمية قدراتهم وتطوير مهاراتهم وتعزيز مشاركتهم وفق أسس الانضباط والرقابة الذاتية والعدالة وتكافؤ الفرص.
- **الشفافية:** الشفافية في كافة معاملات المركز ووضع معايير واضحة ومؤشرات أداء موضوعية تضمن المساءلة والمحاسبة.
- **التميز:** التميز في الأداء وفي جودة الخدمات المقدمة وفق أعلى معايير الجودة والممارسات الدولية

نظرية التغيير – المركز الوطني لحقوق الإنسان



الأولويات الاستراتيجية

بمراجعة نتائج التحليل الداخلي وتحليل الشركاء، تمت عنونة الخطة الاستراتيجية للمركز الوطني لحقوق الإنسان (2021-2023) في الموجز الاستراتيجي التالي (Strategy Statement):
 " سيعمل المركز الوطني لحقوق الإنسان من خلال خطته الاستراتيجية 2021-2023 على حماية وتعزيز حالة حقوق الإنسان في الأردن ورفع مكانة الأردن الوطنية والإقليمية والدولية في مجالات حقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس من خلال تطوير القدرات المؤسسية والكفاءات العاملة بشكل مستمر وتفعيل الأدوار الرئيسية للمركز في حماية وتعزيز حقوق الإنسان والنهوض بوعي المجتمع ودعم ثقافته حول حقوق الإنسان وتعزيز الشراكات والتواصل محلياً ودولياً "

بمراجعة نتائج التحليل الداخلي وتحليل الخارجي والتحليل الرباعي (SWOT)، تم تحديد الأولويات الاستراتيجية للمركز الوطني لحقوق الإنسان للأعوام 2021-2023 لتحقيق التوجهات الاستراتيجية للمركز، ومعالجة نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات، وتمت مراجعتها مع اللجنة التوجيهية لإعداد الخطة الاستراتيجية وممثلي المركز، ونتج عن هذا التحليل ثلاث أولويات استراتيجية تم تقسيمها إلى أهداف استراتيجية تغطي ثلاث محاور رئيسية، تقاس بواسطة مؤشرات قياس أداء محددة.



الأهداف الاستراتيجية

1. تطوير القدرات المؤسسية:

تم تحديد تطوير القدرات المؤسسية كأول أولوية استراتيجية سيتم العمل عليها في إعداد الخطة الاستراتيجية 2023-2021 وستشمل هذه الأولوية جميع المبادرات والمشاريع الخاصة بالتطوير الداخلي لتحقيق رؤية المركز الوطني لحقوق الإنسان وبالاتساجام مع تطلعات وأهداف الخطة الاستراتيجية والتي ستغطي أربعة محاور أساسية وهي:

1.1. تطوير إدارة الموارد البشرية والهيكل التنظيمي بما يتلاءم مع الدور المؤسسي والتوجهات الاستراتيجية

1.2. بناء قدرات العاملين وفق التطلعات الاستراتيجية

1.3. مأسسة وتوثيق العمليات الداخلية

1.4. تطوير البنية والخدمات التقنية للمركز

2. تفعيل الأدوار الرئيسية للمركز في حماية حقوق الإنسان:

بمراجعة نتائج التحليل الداخلي والخارجي واستناداً لقانون المركز الوطني لحقوق الإنسان تم اقتراح تفعيل الأدوار الرئيسية للمركز في حماية حقوق الإنسان كأولوية استراتيجية ثانية في الخطة الاستراتيجية 2023-2021 وتشمل:

2.1. تطوير منظومة تلقي ومتابعة الشكاوى لكافة محافظات المملكة

2.2. تعزيز عملية الرصد الحقوقي على المستوى الوطني.

2.3. تمكين المركز من المساهمة في بناء بيئة تشريعية حاضنة لحقوق الإنسان وموائمة للمعايير الدولية.

3. النهوض بوعي المجتمع ودعم ثقافته حول حقوق الإنسان:

بالارتكاز الى نتائج مقابلات وتطلعات الشركاء الاستراتيجيين للمركز الوطني لحقوق الإنسان، تم وضع النهوض بوعي المجتمع ودعم ثقافته حول حقوق الإنسان كأولوية استراتيجية ثالثة تشمل تفعيل الدور المرجعي للبيانات الحقوقية ومتابعة المؤشرات الحقوقية المحلية والدولية وبناء شراكات فعالة مع مؤسسات المجتمع الدولي والشركاء الاستراتيجيين وتفعيل الدور التشاركي في تنفيذ برامج مشتركة معهم بالإضافة إلى تفعيل عملية نشر الوعي والنهوض بوعي المجتمع الحقوقي من خلال ندوات ومؤتمرات خاصة بحقوق الإنسان للارتقاء بمكانة المركز على المستوى الإقليمي والدولي.

3.1. انشاء قاعدة بيانات مرجعية في مجال حقوق الإنسان على المستوى المحلي والدولي

3.2. بناء شراكات فعالة مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات المانحة وأصحاب المصلحة

3.3. تعزيز التواصل الفعال مع المجتمع

3.4. المساهمة في بناء المناهج التعليمية المبنية على أساس حقوق الانسان

مؤشرات النتائج الاستراتيجية والتشغيلية (Key Results and Performance Indicators)

تهدف الخطة الاستراتيجية (2023-2021) للمركز الوطني لحقوق الإنسان إلى تحقيق عدد من النتائج الاستراتيجية على مدار السنوات الثلاث للخطة (2023-2021) ولهذا فقد تم إعداد مؤشرات أداء استراتيجية وتشغيلية لتتبع متابعة الأداء والإنجاز الاستراتيجي من خلالها.

مؤشرات النتائج الاستراتيجية – Key Results Indicators					الأهداف الاستراتيجية	الاولويات الاستراتيجية	
القيمة المستهدفة 2023	القيمة المستهدفة 2022	القيمة المستهدفة 2021	قيمة الأساس	مؤشرات النتائج الاستراتيجية	1.1 تطوير إدارة الموارد البشرية والهيكل التنظيمي بما يتلاءم مع الدور المؤسسي والتوجهات الاستراتيجية	1. تطوير القدرات المؤسسية والكفاءات العاملة	
%77	%67	% 60	%54.6	مستوى الرضا الوظيفي			
أقل من 10%	أقل من 10%	أقل من 10%	-	معدل الدوران الوظيفي			
القيمة المستهدفة 2023	القيمة المستهدفة 2022	القيمة المستهدفة 2021	قيمة الأساس	مؤشرات النتائج الاستراتيجية	1.2بناء قدرات العاملين وفق التطلعات الاستراتيجية		
%100	%100	%100	-	نسبة إنجاز الخطة التدريبية			
القيمة المستهدفة 2023	القيمة المستهدفة 2022	القيمة المستهدفة 2021	قيمة الأساس	مؤشرات النتائج الاستراتيجية	1.3 مأسسة وتوثيق العمليات الداخلية		
%75	%70	%65	%60	مستوى الجاهزية المؤسسية			
القيمة المستهدفة 2023	القيمة المستهدفة 2022	القيمة المستهدفة 2021	قيمة الأساس	مؤشرات النتائج الاستراتيجية	1.4تطوير البنية والخدمات التقنية للمركز		
تحدد لاحقاً	تحدد لاحقاً	تحدد لاحقاً	تحدد لاحقاً	نسبة التحول الالكتروني في اجراءات عمل المركز			
القيمة المستهدفة 2023	القيمة المستهدفة 2022	القيمة المستهدفة 2021	قيمة الأساس	مؤشرات النتائج الاستراتيجية	2.1 تطوير منظومة تلقي ومتابعة الشكاوى لكافة محافظات المملكة	2. تفعيل الأدوار الرئيسية للمركز في حماية حقوق الإنسان	
20 يوم	25 يوم	35 يوم	40 يوم	متوسط عدد أيام التعامل مع الشكاوى			
تحدد لاحقاً	تحدد لاحقاً	تحدد لاحقاً	-	نسبة رضا مقدم الشكاوى			
تحدد لاحقاً	تحدد لاحقاً	تحدد لاحقاً	144	عدد الشكاوى التي تم الوصول فيها الى نتيجة مرضية			
%50	%40	%35	%28	نسبة الشكاوى التي تم الوصول فيها الى نتيجة مرضية			
القيمة المستهدفة 2023	القيمة المستهدفة 2022	القيمة المستهدفة 2021	قيمة الأساس	مؤشرات النتائج الاستراتيجية			2.2 تعزيز عملية الرصد الحقوقي على المستوى الوطني
450	400	350	200	عدد الزيارات الرصدية وفعاليات الرصد المنفذة سنوياً			
القيمة المستهدفة 2023	القيمة المستهدفة 2022	القيمة المستهدفة 2021	قيمة الأساس	مؤشرات النتائج الاستراتيجية	2.3 تمكين المركز من المساهمة في بناء بيئة تشريعية حاضنة لحقوق الإنسان وموائمة للمعايير الدولية		
يتم قياسها سنوياً	يتم قياسها سنوياً	يتم قياسها سنوياً	8	عدد مشروعات التشريعات المقترحة للتعديل من قبل المركز			

يتم قياسها سنوياً	يتم قياسها سنوياً	يتم قياسها سنوياً	37.5%	نسبة التشريعات المعدلة من أصل المقترحة		
القيمة المستهدفة 2023	القيمة المستهدفة 2022	القيمة المستهدفة 2021	قيمة الأساس	مؤشرات النتائج الاستراتيجية	3.1 إنشاء قاعدة بيانات مرجعية في مجال حقوق الإنسان على المستوى المحلي والدولي	3. النهوض بوعي المجتمع ودعم ثقافته حول حقوق الإنسان
69	64	59	54	معدل تقييم الأردن على مؤشر أهداف التنمية المستدامة		
46	41	36	31	معدل تقييم الأردن على مؤشر الديمقراطية		
78	73	68	63	معدل تقييم الأردن على مؤشر حرية الإنسان		
60	56	53	50	علامة الأردن الكلية في المؤشرات الدولية		
القيمة المستهدفة 2023	القيمة المستهدفة 2022	القيمة المستهدفة 2021	قيمة الأساس	مؤشرات النتائج الاستراتيجية	3.2 بناء شراكات فعالة مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات المانحة وأصحاب المصلحة	
يتم قياسها سنوياً	يتم قياسها سنوياً	يتم قياسها سنوياً	-	عدد الشركاء الاستراتيجيين التي تم تنفيذ برامج معهم سنوياً		
يتم قياسها سنوياً	يتم قياسها سنوياً	يتم قياسها سنوياً	-	عدد البرامج المنفذة بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين		
القيمة المستهدفة 2023	القيمة المستهدفة 2022	القيمة المستهدفة 2021	قيمة الأساس	مؤشرات النتائج الاستراتيجية	3.3 تعزيز التواصل الفعال مع المجتمع	
46	44	42	40	عدد التقارير المنشورة من قبل المركز		
100%	100%	100%	0	نسبة إنجاز التقارير الحقوقية في وقتها المحدد		
تحدد لاحقاً	تحدد لاحقاً	تحدد لاحقاً	-	نسبة الوعي المجتمعي		
القيمة المستهدفة 2023	القيمة المستهدفة 2022	القيمة المستهدفة 2021	قيمة الأساس	مؤشرات النتائج الاستراتيجية		
تحدد لاحقاً	تحدد لاحقاً	تحدد لاحقاً	0	تعديل المناهج وتضمينها مفاهيم حقوق الانسان		
تحدد لاحقاً	تحدد لاحقاً	تحدد لاحقاً	0	مدى معرفة طلبة المدارس بمفاهيم حقوق الانسان		
تحدد لاحقاً	تحدد لاحقاً	تحدد لاحقاً	0	مدى وعي الهيئة التدريسية بمفاهيم حقوق الانسان		

المشاريع الاستراتيجية

تم العمل على إعداد واعتماد 43 مبادرة ومشروعاً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وقد تم تحديد المسؤوليات والجدول الزمني للإنجاز لكل من هذه المشاريع كما وموضح في الجداول التالية:

الأولوية الاستراتيجية

1. تطوير القدرات المؤسسية والكفاءات العاملة

الهدف الاستراتيجي

1.1 تطوير إدارة الموارد البشرية والهيكل التنظيمي بما يتلاءم مع الدور المؤسسي والتوجهات الاستراتيجية

المشاريع الاستراتيجية

اسم المشروع	موعد التنفيذ			المسؤولية	الشركاء	الموازنة	المخرجات المتوقعة
	2021	2022	2023				
1.1.1 مشروع تحديث الهيكل التنظيمي	نهاية شهر 6			المفوض العام	مجلس الأمناء		هيكل تنظيمي جديد وفق أفضل الممارسات يشمل وحدة اتصال واعلام ووحدة متابعة وتنفيذ الخطة الاستراتيجية
1.1.2 ملئ الشواغر الوظيفية حسب الهيكل التنظيمي الجديد		نهاية شهر 8		مجلس الأمناء	المفوض العام		إعادة تسكين للموظفين وفق الهيكل الجديد وملئ الشواغر بنسبة 100% مع نهاية المشروع
1.1.3 تطوير نظام إدارة الموارد البشرية	نهاية شهر 6			المفوض العام	مجلس الأمناء		نظام إدارة للموارد البشرية وموصفات وظيفية للعاملين وفق الهيكل التنظيمي الجديد
1.1.4 تطوير خطة للإحلال والتعاقب الوظيفي	نهاية شهر 12			المفوض العام	لجنة الموارد البشرية		خطة إحلال وتعاقب وظيفي وفق أفضل الممارسات
مؤشرات الأداء الرئيسية	1. مستوى الرضا الوظيفي						
	2. معدل الدوران الوظيفي						

الأولوية الاستراتيجية

1. تطوير القدرات المؤسسية والكفاءات العاملة

الهدف الاستراتيجي

1.2 بناء قدرات العاملين وفق التطلعات الاستراتيجية

المشاريع الاستراتيجية

اسم المشروع	موعد التنفيذ			المسؤولية	الشركاء	الموازنة	المخرجات المتوقعة
	2021	2022	2023				
1.2.1 تطوير المسار الوظيفي للوظائف وخطط تطويرية للموظفين	نهاية شهر 9			المفوض العام	- مفوضة التعزيز - الموارد البشرية		وثيقة للمسارات الوظيفية
1.2.2 تحديد الاحتياجات التدريبية وإعداد الخطة التدريبية	نهاية شهر 12			- مفوضية التعزيز - إدارة التوعية والتدريب	USAID		خطة تدريب سنوية للعاملين وفق الاحتياجات المطلوبة ومتطلبات المسار الوظيفي
1.2.3 تنفيذ الخطة التدريبية	بشكل سنوي	بشكل سنوي	بشكل سنوي	المفوض العام	الأقسام المعنية		برامج تدريبية معتمدة
1.2.4 بناء شبكة من المدربين والمتخصصين المحليين والدوليين في مجالات حقوق الإنسان	نهاية شهر 6	بشكل سنوي	بشكل سنوي	- مفوضية التعزيز - إدارة التوعية والتدريب	المفوض العام		قاعدة بيانات متكاملة للمدربين المؤهلين في مجالات حقوق الإنسان (تحدث سنوياً)
مؤشرات الأداء الرئيسية	1. نسبة إنجاز الخطة التدريبية						

الأولوية الاستراتيجية

1. تطوير القدرات المؤسسية والكفاءات العاملة

الهدف الاستراتيجي

1.3 مأسسة وتوثيق العمليات الداخلية

المشاريع الاستراتيجية

اسم المشروع	موعد التنفيذ			المسؤولية	الشركاء	الموازنة	المخرجات المتوقعة
	2021	2022	2023				
1.3.1 مراجعة وإعادة هندسة الإجراءات الداخلية وسياسات العمل بما يتلاءم مع الهيكل التنظيمي والدور المؤسسي		نهاية شهر 3		المفوض العام	لجنة الموارد البشرية		- دليل سياسات وإجراءات داخلية محدث لجميع الأقسام متوافق مع جميع الإدارات في الهيكل التنظيمي المستحدث - دليل مصفوفة الصلاحيات - دليل النماذج اللازمة للإجراءات
1.3.2 إعداد وتوحيد إجراءات وأنظمة وحدة الاتصال والإعلام	نهاية شهر 1			وحدة الاتصال والإعلام بالتنسيق مع تكنولوجيا المعلومات	المفوض العام		- إجراءات عمل الوحدة - أرشفة وتوثيق عمليات وأنشطة الوحدة - إعداد دليل الهوية البصرية للمركز وتطبيقاتها
1.3.3 تطوير مصفوفة مؤشرات العمليات الداخلية والنماذج المطلوبة		نهاية شهر 6		- المفوض العام - لجنة الموارد البشرية	جميع الوحدات		- مصفوفة مؤشرات أداء للعمليات الداخلية - جميع النماذج ذات الصلة
مؤشرات الأداء الرئيسية	1. مستوى الجاهزية المؤسسية						

الأولوية الاستراتيجية

1. تطوير القدرات المؤسسية والكفاءات العاملة

الهدف الاستراتيجي

1.4 تطوير البنية والخدمات التقنية للمركز

المشاريع الاستراتيجية

اسم المشروع	موعد التنفيذ			المسؤولية	الشركاء	الموازنة	المخرجات المتوقعة
	2021	2022	2023				
1.4.1 أرشفة الملفات إلكترونياً	نهاية شهر 3			المفوض العام	الشؤون الإدارية		أرشفة جميع ملفات المركز إلكترونياً
1.4.2 تحديث نظام الشكاوى الإلكتروني	نهاية شهر 12		نهاية شهر 12	المفوض العام	إدارة الحقوق المدنية والسياسية		جاهزية خدمة تلقي الشكاوى إلكترونياً
1.4.3 تحديث الموقع الإلكتروني	نهاية شهر 4			وحدة الاتصال والإعلام			موقع إلكتروني محدث بالكامل للمركز
مؤشرات الأداء الرئيسية	1. نسبة الخدمات المقدمة إلكترونياً						

الأولوية الاستراتيجية

2. تفعيل الأدوار الرئيسية للمركز في حماية حقوق الإنسان

الهدف الاستراتيجي

2.1 تطوير منظومة تلقي ومتابعة الشكاوى لكافة محافظات المملكة

المشاريع الاستراتيجية

اسم المشروع	موعد التنفيذ			المسؤولية	الشركاء	الموازنة	المخرجات المتوقعة
	2021	2022	2023				
2.1.1 تطوير خطة لهندسة عملية تلقي الشكاوى	نهاية شهر 3			المفوض العام	إدارة الحقوق المدنية والسياسية		خطة جديدة لعملية تلقي الشكاوى
2.1.2 تطوير آلية لمتابعة الشكاوى	نهاية شهر 3			المفوض العام	إدارة الحقوق المدنية والسياسية		آلية جديدة ممنهجة لمتابعة حالة الشكاوى المستلمة
2.1.3 إنشاء قاعدة بيانات للشكاوى ومؤشرات أداء عمليات الشكاوى	نهاية شهر 3			المفوض العام	إدارة الحقوق المدنية والسياسية		قاعدة بيانات متكاملة لتخزين الشكاوى وبيانات مؤشرات الأداء
2.1.4 بناء منظومة متكاملة في المحافظات لتلقي الشكاوى والرصد	نهاية شهر 3			المفوض العام	إدارة الحقوق المدنية والسياسية		منظومة من ضباط الارتباط ومنهجية لتلقي الشكاوى والقيام بعمليات الرصد تغطي كافة المحافظات
1. متوسط عدد أيام التعامل مع الشكاوى 2. نسبة رضا مقدم الشكاوى 3. عدد الشكاوى التي تم معالجتها بالطريقة الصحيحة							مؤشرات الأداء الرئيسية

الأولوية الاستراتيجية

2. تفعيل الأدوار الرئيسية للمركز في حماية حقوق الإنسان

الهدف الاستراتيجي

2.2 تعزيز عملية الرصد الحقوقي على المستوى الوطني

المشاريع الاستراتيجية

اسم المشروع	موعد التنفيذ			المسؤولية	الشركاء	الموازنة	المخرجات المتوقعة
	2021	2022	2023				
2.2.1 وضع خطة سنوية لتنفيذ عدد من زيارات الرصد الميدانية	نهاية شهر 2	نهاية شهر 2	نهاية شهر 2	جميع الإدارات المعنية	المفوض العام		خطة زيارات الرصد مبرمجة سنوياً
2.2.2 القيام بعمل زيارات ميدانية تفتيشية وفق الخطة	بشكل سنوي	بشكل سنوي	بشكل سنوي	جميع الإدارات المعنية	المفوض العام		تقارير عن كل زيارة تفتيشية تتم وفق الخطة الموضوعة
2.2.3 استحداث مؤشرات رصد ومتابعتها بشكل دوري		نهاية شهر 3		جميع الإدارات المعنية	المفوض العام		مؤشرات رصد مستحدثة وتقارير دورية عن هذه المؤشرات
2.2.4 دراسات وتقارير دورية عن نتائج الرصد	بشكل ربع سنوي	بشكل ربع سنوي	بشكل ربع سنوي	إدارة الدراسات والتوثيق	المفوض العام		دراسات عن نتائج الرصد وتقارير دورية
مؤشرات الأداء الرئيسية	1. عدد الزيارات التفتيشية وفعاليات الرصد المنفذة سنوياً						

الأولوية الاستراتيجية

2. تفعيل الأدوار الرئيسية للمركز في حماية حقوق الإنسان

الهدف الاستراتيجي

2.3 تمكين المركز من المساهمة في بناء بيئة تشريعية حاضنة لحقوق الإنسان وموائمة للمعايير الدولية

المشاريع الاستراتيجية

اسم المشروع	موعد التنفيذ			المسؤولية	الشركاء	الموازنة	المخرجات المتوقعة
	2021	2022	2023				
2.3.1 جمع الملاحظات التشريعية داخلياً وخارجياً	بشكل سنوي	بشكل سنوي	بشكل سنوي	إدارة التشريعات	المفوض العام		قاعدة بيانات تحوي الملاحظات التشريعية يتم تحديثها بشكل دوري
2.3.2 استحداث مبادرة تطوعية لناشطي حقوق الإنسان لخلق لجنة تطوعية من القانونيين	نهاية شهر 6			مفوضية التعزيز	المفوض العام		قاعدة بيانات متطوعين وناشطين لحقوق الإنسان ولجنة تطوعية من القانونيين
2.3.3 تطوير مصفوفة القوانين والتشريعات ذات الطابع الحقوقي	نهاية شهر 3			مفوضية التعزيز	المفوض العام		مصفوفة جديدة من القوانين والتشريعات مقاطعة مع الابعاد الحقوقيّة المعتمدة في المركز
2.3.4 اقتراح تعديلات التشريعات اللازمة للجهات المعنية ومتابعتها	بشكل سنوي	بشكل سنوي	بشكل سنوي	مفوضية التعزيز	المفوض العام		تقرير سنوي بالاقتراحات المرسله للجهات المعنية ونتائجها
مؤشرات الأداء الرئيسية	1. عدد مشروعات التشريعات المقترحة للتعديل من قبل المركز						
	2. نسبة التشريعات المعدلة من أصل المقترحة						

الأولوية الاستراتيجية

3. النهوض بوعي المجتمع ودعم ثقافته حول حقوق الإنسان

الهدف الاستراتيجي

3.1 إنشاء قاعدة بيانات مرجعية في مجال حقوق الإنسان على المستوى المحلي والدولي

المشاريع الاستراتيجية

اسم المشروع	موعد التنفيذ			المسؤولية	الشركاء	الموازنة	المخرجات المتوقعة
	2021	2022	2023				
3.1.1 مراجعة وتطوير النموذج الخاص بالتقارير الدورية	نهاية شهر 2			المفوض العام	جميع الإدارات		تطوير النموذج الخاص بالتقارير الدورية السنوية
3.1.2 مأسسة عملية إصدار التقارير بشكل دوري	نهاية شهر 6			المفوض العام	مجلس الأمناء		خطة لإصدار التقارير السنوية في الربع الرابع من كل عام
مؤشرات الأداء الرئيسية	1. معدل تقييم الأردن على مؤشر أهداف التنمية المستدامة						
	2. معدل تقييم الأردن على مؤشر الديمقراطية						
	3. معدل تقييم الأردن على مؤشر حرية الإنسان						
	4. علامة الأردن الكلية في المؤشرات الدولية						

الأولوية الاستراتيجية

3. النهوض بوعي المجتمع ودعم ثقافته حول حقوق الإنسان

الهدف الاستراتيجي

3.2 بناء شراكات فعالة مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات المانحة وأصحاب المصلحة

المشاريع الاستراتيجية

اسم المشروع	موعد التنفيذ			المسؤولية	الشركاء	الموازنة	المخرجات المتوقعة
	2021	2022	2023				
3.2.1 تحديد أولويات للشراكات المحلية والدولية	نهاية شهر 5			المفوض العام	مفوضة التعزيز		- خارطة الشركاء الاستراتيجيين المحليين على مستوى الحقوق - خارطة الشركاء الدوليين
3.2.2 منهجية عملية الشراكة مع المنظمات المانحة محلياً ودولياً	نهاية شهر 9			المفوض العام	مفوضة التعزيز		منهجية معتمدة لبناء الشراكات مع المنظمات المانحة
3.2.3 منهجية عملية الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة	نهاية شهر 9			المفوض العام	المنتدى الرباعي		منهجية معتمدة لبناء شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المتوقعين
3.2.4 إعداد وتنفيذ خطة لعقد الندوات والمؤتمرات الدورية بالتشارك مع منظمات المجتمع المدني	بشكل سنوي	بشكل سنوي	بشكل سنوي	مفوضة التعزيز	إدارة التدريب - المنتدى الرباعي		خطة سنوية لعقد الندوات والمؤتمرات معتمدة من إدارة المركز
3.2.5 تفعيل وحدة المشاريع	نهاية شهر 12			مفوضة التعزيز	- المشاريع		استقطاب المشاريع ومتابعتها
1. عدد الشركاء الاستراتيجيين التي تم تنفيذ برامج معهم سنوياً 2. عدد البرامج المنفذة بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين							مؤشرات الأداء الرئيسية

الأولوية الاستراتيجية

3. النهوض بوعي المجتمع ودعم ثقافته حول حقوق الإنسان

الهدف الاستراتيجي

3.3 تعزيز التواصل الفعال مع المجتمع

المشاريع الاستراتيجية

اسم المشروع	موعد التنفيذ			المسؤولية	الشركاء	الموازنة	المخرجات المتوقعة
	2021	2022	2023				
3.3.1 إعداد استراتيجية اتصال وإعلام لمدة 3 سنوات	بداية شهر 1			وحدة الاتصال والإعلام	المفوض العام		استراتيجية اتصال وإعلام
3.3.2 دراسة مستوى الوعي المجتمعي	نهاية شهر 12		نهاية شهر 12	إدارة الدراسات والتوثيق	المفوض العام		دراسة تحليلية متكاملة تعكس مستوى الوعي المجتمعي في حقوق الإنسان
3.3.3 تحديث استراتيجية الاتصال والإعلام	بداية شهر 1		بداية شهر 1	وحدة الاتصال والإعلام	المفوض العام		استراتيجية محدثة سنوياً
3.3.4 تنفيذ أنشطة الاستراتيجية -برامج وحملات توعية مجتمعية	بشكل سنوي	بشكل سنوي	بشكل سنوي	وحدة الاتصال والإعلام مع الوحدات المعنية	المفوض العام		تنفيذ برامج وحملات توعية للمجتمع
3.3.5 إعداد التقارير الحقوقية	بشكل سنوي	بشكل سنوي	بشكل سنوي	جميع الإدارات المعنية	المفوض العام		تقارير حقوقية في موعدها المحدد
3.3.6 التعاقد مع شركة متخصصة في إدارة منصات التواصل الاجتماعي لإدارة المحتوى الخاص بالمركز أو توظيف اختصاصي موقع إلكتروني ومواقع تواصل اجتماعي	نهاية شهر 2			يمكن التعاقد مع شركة لمدة عام على أن تقوم بتدريب ونقل الخبرات إلى فريق المركز	المفوض العام		خطة من قبل شركة متخصصة في إدارة المحتوى ومتابعة وسائل التواصل الاجتماعي
مؤشرات الأداء الرئيسية	1. عدد التقارير المنشورة من قبل المركز						
	2. نسبة إنجاز التقارير الحقوقية في وقتها المحدد						
	3. نسبة الوعي المجتمعي						

الأولوية الاستراتيجية

3. النهوض بوعي المجتمع ودعم ثقافته حول حقوق الإنسان

الهدف الاستراتيجي

3.4 المساهمة في بناء المناهج التعليمية المبنية على أساس حقوق الإنسان

المشاريع الاستراتيجية

اسم المشروع	موعد التنفيذ			المسؤولية	الشركاء	الموازنة	المخرجات المتوقعة
	2021	2022	2023				
3.4.1 إدماج مفاهيم حقوق الانسان في المناهج التعليمية وطرائق التعلم	بشكل سنوي	بشكل سنوي	بشكل سنوي	ادارة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية / وحدة الحق في التعليم	وزارة التربية والتعليم قسم المناهج		العمل على تعديل المناهج الدراسية لطلبة المدارس وتضمينها مفاهيم حقوق الانسان
3.4.2 تعديل المناهج وتضمينها مفاهيم حقوق الانسان				ادارة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية / وحدة الحق في التعليم	وزارة التربية والتعليم قسم المناهج		مناهج دراسية معدلة ومتضمنة لمفاهيم حقوق الانسان
3.4.3 مدى معرفة طلبة المدارس بمفاهيم حقوق الانسان		ايار / 2022	ايار / 2023	إدارة الدراسات والتوثيق	الحقوق لاقتصادية والاجتماعية		دراسة تحليلية متكاملة تعكس مستوى وعي الطلبة بمفاهيم حقوق الانسان
3.4.4 مدى وعي الهيئة التدريسية بمفاهيم حقوق الانسان		ايار / 2022	ايار / 2023	إدارة الدراسات والتوثيق	الحقوق لاقتصادية والاجتماعية		دراسة تحليلية متكاملة تعكس مستوى وعي الهيئة التدريسية بمفاهيم حقوق الانسان
1.							مؤشرات الأداء الرئيسية

تعد عملية التقييم جزءاً رئيسياً من عملية التخطيط الاستراتيجي لما تتضمنه من أهمية في قياس مستوى الإنجاز ودرجته وفقاً للخطة الموضوعية وفي الإطار الزمني الموضوع لتنفيذ المهام المنبثقة عنها وفقاً للموارد المتاحة. كما تشمل عملية التقييم على تحليل أثر الفرص والتحديات على حسن التنفيذ ومدى قدرة المؤسسات على تذليل وتجاوز المعوقات والصعوبات التي تعترض عملية التنفيذ وقدرتها كذلك على تعظيم فرص نجاح التنفيذ. وعليه فإن عملية التقييم تقتضي:

1. التقييم الذاتي من خلال إعداد التقارير المؤسسية حيث تشمل التقارير على الإنجازات ونوعيتها في إطار الخطة الشاملة والخطط الفرعية المنبثقة عنها.
2. متابعة الإدارة العليا لمهام المديرية والأقسام المنبثقة عنها وطلب تقارير ربع سنوية عن الإنجاز.
3. إكمال مهمة قياس مؤشرات الأداء الاستراتيجية والتشغيلية إلى وحدة متخصصة داخلية وطلب تقارير شهرية بقيم الإنجاز ومقارنتها بالأهداف المنشودة وتصحيح مسار المبادرات والمشاريع عند ملاحظة وجود فرق كبير في قيم الإنجاز.

فريق العمل

تم إعداد هذه الخطة الاستراتيجية من قبل فريق إعداد الخطة الاستراتيجية المكلف من قبل المركز الوطني لحقوق الإنسان وبدعم فني من مشروع سيادة القانون الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وقد قدم الفريق على مدار أسابيع من العمل التشاركي مجهوداً عالياً لضمان الخروج بخطة استراتيجية تكاملية تعكس رؤيا المركز الوطني لحقوق الإنسان وتطلعاته للتطوير والاستدامة.

تالياً لائحة بأعضاء فريق إعداد الخطة الاستراتيجية والمساهمين في إعدادها:

- أعضاء لجنة التخطيط والتطوير في مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان.
- فريق إعداد الخطة الاستراتيجية من المركز الوطني لحقوق الإنسان.
- مروان عطا (مستشار وخبير التطوير الاستراتيجي والمنتدب من مشروع سيادة القانون).
- رامي العابد (مستشار وخبير التطوير الاستراتيجي).
- محمد بكر أبو صالح (مساعد مستشار في التخطيط الاستراتيجي).
- رزان العسلي (مساعد مستشار في التخطيط الاستراتيجي).
- ليث الطيب (مساعد مستشار في التخطيط الاستراتيجي).